

اقتصاد

فوق الطاولة

عليكم بـ«الدجاج البياض»!!

علي هاشم

لغة تصالحية مشوبة بالماناجة اتخذتها الحكومة في جلساتها المفتوحة مع الإعلام الوطني مطلع الأسبوع الماضي، بين مخارج الحروف وفواصلها، بتدب عن شديدي حيال «جوده» الانتقادات القاسية التي تكال حركاتها وسكناتها ممن لم يدركوا بعد المعنى الاقتصادي للحرب الشرسة التي تشن علينا.

نحن في حرب.. نعم، ويكاد أحدنا ينتشق راحة الدم الزكي المبذول مقابل كل لفحة ندهه في ضلوعنا، ويرى في الضوء الذي يبده وحشة شوارعنا ذلك الجسد الذي لا يزال مصلوباً على أعمدة الكهرباء ومحطات التوليد.. نعم، جميعنا يرى الحرب في دماء الأجيال والخيز والمخ وأعين الأطفال... لكن الاجترار على أداء الحكومة ليس لما فعلته في مواجهة الحرب، بل لما لم تفعله.

تقول العجوم الاجتماعية إن الحروب تزيد قناعة البشر بما لديهم.. فلماذا لم نتجح في ذلك معنا؟

على الحكومة التيقن بأن انتقاد أداؤها العام هو انعكاس موارب لسخط المواطن الذي لم تترك له الحرب ما يكفي لتكليفه معها، وهي ذلك حين تغذ خطاها نحو تحسين واقع الخدمات العامة والإغاثة، إنما تظاردها في مرة الضيق الشعبي، لا الضيق ذاته.

قبل ٤ أعوام، لطلما تجادلنا حول دقة الـ ١٢٪ التي كان يسوقها البيض معالاً للطلالة، ومنذ ذلك الحين، ما فتى قطاع التشغيل يواصل تعبهه يوماً فآخر، ومع كل مكان جديد يطوره الإرهاب أو يدنو منه، يتم اقتطاع مساحة جديدة من خريطة التشغيل ليرى من فيها إلى صفوف العاجزين عن التكيف في المناطق الآمنة، ومن كان يتحدث عن الـ ١٢٪ آنذاك، له أن يتخيل حال هذه المناطق التي لم تكن أصلاً موقلاً لقطاع التشغيل، وله أن يتخيل قدرة السواد الأعظم من قاطنيتها على التكيف.

من جهة الحكومة، يضلل الإنتاج بأهمية بالغة في ضبط الاقتصاد الكلي، لكنه في الجهة المقابلة يعني للمواطنين تأمين الحد الأدنى من متطلبات «صمودهم / حياتهم»، ولأن الاستثمارات الكبيرة تستجيب بقوة للظروف الأمنية «قنبلة واحدة قادرة على تعطيل مدينة صناعية وتقتل الرغبة في الاستثمار»، فقد كان على الحكومة التسارعة لترميم «الإنتاج / التشغيل»، عبر سلاسل المشاريع الصغيرة بقرتها على التوزيع الأعدل للثروة المتاحة والترميم الأمع للإنتاج وكمونها الذاتي في تحديد المصاعب الأمنية تبعاً لتوزع مخاطرها على كامل المساحة الآمنة التي تنشيط فيها، ناهيك عن أن تمويلاتها المصرفية لن تترك آثاراً تضخمية تخشاهما الحكومة، فمع سرعتها القياسية في طرح المنتجات لا تلبث الكتلة السليعية أن تزداد بما يعيد توازنها مع الكتلة النقدية. فهل قامت الحكومة بما تستطيعه لدعم صمود السوريين بتكليفهم من الحد الأدنى للتكيف؟

المنظمات الأهلية سجلت «وق وزنها» حضوراً لافتاً في ميدان المشاريع الصغيرة، هذا أمر رآته الحكومة لكنها لم تحرك ساكناً لدعمه مؤسسياً، يخطر للرمع التساؤل حول الفارق الجوهرى بين جدوى مبادرة «الدجاج البياض» التي أطلقتها المنظمات في أريافنا، وبين جدوى «اللاش» الذي فعلته الحكومة لقطاع المشاريع الصغيرة. عفواً، لقد فعلت الحكومة شيئاً، فقبل أيام أصدرت «تعليمات تمويل المشروعات الصغيرة» مطلقه رغبة جامحة بالصراخ: رجاء تناسوا دوركم التنظيمي، وابحثوا لكم عن تعاون مع المنظمات الأهلية فما يزيد هو «دجاج ببيض».

الجزائري يدعو إلى الإنتاج المشترك مع العراق

الوطن

قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري: إن الحركة الاقتصادية بين سورية والعراق لن تقتصر على بيع البضائع وتجارة السلع ويجب علينا أن نستهدف التوجه نحو الإنتاج المشترك في المرحلة الأولى في الصناعات التحويلية البسيطة صناعية الكونسرو والخبز والألبان والأجبان ومنتجات الثروة الحيوانية والعصائر وغيرها، وفي المرحلة الثانية صناعة المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج التي يمكن للعراق أن يحنى بعين حكيمة في إنتاجها.

والتي يمكن استغلالها وقد اتحد الجمعيات الفلاحية العراقية فلت الجزائري إلى أهمية تشييد وتعزيز العلاقة بين الاتحاد العام للفلاحين في سورية واتحاد الجمعيات الفلاحية العراقية لتكون حاملاً أساسياً للعلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين. كما شجع على مبادرة إقامة شركة مشتركة بين اتحاد الجمعيات الفلاحية العراقية واتحاد المصدرين السوري لتنمية وتسويق المنتجات بين البلدين.

وقدم وزير الاقتصاد عرضاً حول مقومات تكيف الاقتصاد السوري مع الأزمة في سورية تكامل السوفين السورية والعراقية في التبادل التجاري وضرورة تعميق هذا التبادل في الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات التحويلية. وبدوره قدم رئيس وفد اتحاد الجمعيات الفلاحية في العراق عرضاً عن دور أهمية تكامل الجمعيات الفلاحية في تنمية القطاع الزراعي وتحديد مقومات الأمن الغذائي والمحي ومساهمتهما في تطوير وتوسيع حجم التبادل التجاري بين البلدين عن طريق التواصل المباشر مع العائلات المختلفة في سورية لخدمة مصلحة البلدين، وذلك قبل أن يستعرض رؤساء الجمعيات الفلاحية العراقية واقع الإنتاج الزراعي وأهم المنتجات في كل محافظة من المحافظات وإستراتيجية تأمين الأمن الغذائي المحلي والوطني.

أرقام باللون

شركات صرافة: الازدحام لاستلام الحوالات وتوقعات بانخفاض الدولار هذا الأسبوع

بلغ سعر صرف الدولار للحوالات الخارجية ٣١٥ ل.س، وكان سعر التبدل لتمويل المستوردات لدى مصرف سورية المركزي ٢٢١ ل.س، على حين وصل سعر صرف الدولار في السوق السوداء إلى ٣٢٥ ل.س. مدير إحدى شركات الصرافة المرخصة أكد وجود إقبال لدى المواطنين على شراء الدولار، إلا أن مصرف سورية المركزي لم يعد يمنع شركات الصرافة فرصاً لشراء الدولار منه على نطاق واسع لتلبية الطلب المتزايد عليه، إذ تقوم بعض شركات الصرافة ببيع الدولار من قطعها الخاص الذي تشتريه من المواطنين، مؤكداً أن الازدحام أمام شركات الصرافة بأغلبيتها لاستلام الحوالات الخارجية المتزايدة هذه الأيام بمناسبة عيد الأضحى، وهذا يلعب دوراً في هدوء السعر مع انخفاضه قليلاً حالياً.

مشيراً إلى أن أغلبية طلبات المواطنين للدولار يكون لأغراض كسراء بواء أو لجزارات السفر ولشراء بطاقة طائرة بقصد السفر، أما التجار الذين يطلبون القطع الأجنبي لتمويل مستورداتهم ففضل نسبتهم إلى ٧٪ فقط، من إجمالي طلبات الشراء المسجلة في شركات الصرافة المرخصة، لافتاً إلى أنه لا يمكن حصر التجار الذين يتجهون للسوق السوداء لتمويل مستورداتهم، ولكن أغلبية يكون ممن لم يحصل على تمويل لسئورداته من المصرف المركزي.

متوقعاً انخفاض الدولار هذا الأسبوع مع تزايد ورود الحوالات ووجود احتمال كبير لتدخل الحكومة في سوق الصرف.

محمد راكان مصطفى

كشف وزير السياحة بشير البازيحي لـ«الوطن» عن تشكيل لجنة مشتركة مع وزارة المالية مهمة وضع آلية جديدة لتحديد الضرائب المترتبة على المنشآت السياحية في المناطق الآمنة وتحديد المعايير التي يتم اتباعها عند وضع هذه التكاليف.

وأكد يازيحي أن وزارة السياحة إضافة إلى الرقابة من الضابطة العدلية على المنشآت تسعى للعمل بطريقة فعالة للمساعدة في تحصيل رسم الإنفاق الاستهلاكي. مبيناً أن ضريبة الدخل على الإيرادات للمنشآت السياحية والتي تقدر بنسبة ٢.٥ بالمئة من الإيرادات تشهد تهرباً من بعض أصحاب المنشآت في ظل غياب نظام فعلي للفتور، إضافة إلى إفصاح بعض المنشآت السياحية عن أرقام غير دقيقة عن إيراداتها.

إضافة إلى وجود بعض المنشآت التي لديها عدد كراسي كبير إلا أنه لا يوجد لديها إيرادات بسبب وجودها في مناطق غير آمنة، ووجود منشآت لديها عدد قليل من الكراسي إلا أن إيراداتها مرتفعة إلا أنه لا يتم وضع التكليف الضريبي لها بدقة، وحرصاً



على الوصول إلى نوع من العدالة في التعامل مع جميع المنشآت السياحية سوف يتم العمل على تحديد تكليف ضريبي دقيق لهذه المنشآت وحسب ظروفها. وأوضح الوزير أنه تم عقد اجتماع مع وزير المالية

لجنة جديدة لتحديد ضرائب المنشآت السياحية

وزير السياحة لـ«الوطن»: أصحاب منشآت يتهربون من التسديد وآخرون يفصحون عن أرقام غير دقيقة

وبحضور ممثلين عن المنشآت السياحية بهدف دراسة آلية تحصيل ضريبة الدخل من المنشآت السياحية وأنه تم الأخذ بالحسبان المنشآت الواقعة في المناطق الآمنة والمناطق الساخنة.

وبالنسبة للمنشآت الوجيهات السريعة يتم العمل على دراسة وضعها، وسوف يتم العمل على تحديد ضريبة دخل ثابتة عليها حسب المناطق بمعدل وسطي يتم تحديده. منوها بأنه على الرغم من الارتياح الذي يمكن أن يسببه هذا الأسلوب في التكليف إلا أنه سوف يؤدي إلى ارتياح يعكس على صاحب المنشأة وموظف المالية.

وأشار يازيحي إلى رفق القطاع السياحي الاقتصاد الوطني بإيرادات جيدة من خلال المنشآت السياحية المملوكة من وزارة السياحة أو من خلال التحصيل الضريبي من المنشآت السياحية الخاصة وتحسن الإيرادات من المنشآت السياحية بالممامة والسياحة الدينية.

وفي سياق متصل أوضح مصدر مسؤول في وزارة المالية لـ«الوطن»، أن اللجنة المشكلة وبالتنسيق بين وزير المالية ووزير السياحة للعمل على تحديد

قيمة الضرائب المترتبة على المنشآت السياحية سوف تأخذ بالحسبان عدداً من المعايير عند وضع التكليف مثل مساحة المنشأة والموقع والشهرة وعدد الكراسي.

وبين المصدر أن هذا الإجراء يأتي في ضوء السياسة الضريبية المتبعة للوصول إلى ضريبة عادلة تتناسب مع نشاطات المنشآت، والعمل للبحث عن مطارح ضريبية جديدة ترفد خزينة الدولة بإيرادات جديدة، مشيراً إلى وجود منشآت سياحية لا تدفع ضريبة أو تقوم بتسديد ضريبة متدنية لا تعكس النشاط الفعلي للمنشأة ولا تتناسب مع حجم أعمالها.

وأوضح أنه وفي وقت سابق تم عقد اجتماع ضم وزير الاقتصاد همام الجزائري ووزير المالية إسماعيل إسماعيل وبحضور الإدارة الضريبية، تم خلاله نقاش حول تكليف المنشآت السياحية من الدرجة المتوسطة والأولى والثانية في المناطق الآمنة بحيث يتم وضع تكليف تتناسب مع الأرباح الحقيقية وحجم أعمال هذه المنشآت، وتم الاتفاق بشكل مبني على إيجاد آلية لإعادة تكليف هذه المنشآت بطريقة عادلة وضيحة تتناسب مع أرباحها الحقيقية.

توقعات بإنتاج مليون طن من الحمضيات وخطة تصدير إلى أسواق عالمية جديدة

رجل أعمال بريطاني في سورية: سنبداً بتصدير ٢٠٪ من الحمضيات طلبنا من وزير الزراعة تأسيس شركة تأمين للفلاحين

علي محمود سليمان

نتيجة لظروف الأزمة الحالية أصبح لدينا مشكلة رئيسية في طرق تصدير المنتجات السورية، حيث إن ٩٠٪ من المعايير التقليدية قد أفلقت، ما أثر بشكل سلبي على المنتجات الزراعية التي كانت تصدر بأغلبيتها عبر المعايير البرية مع العراق والأردن.

مستشار اتحاد غرف الزراعة السورية سامر عثمان بين «الوطن» أنه نتيجة لتراجع الكميات المصدرة من المنتجات الزراعية تم البحث في إيجاد طرق بديلة، وخصوصاً أن حجم الكميات التي كانت تعبر للعراق والأردن من الصعب إرسالها بالبحر بسبب عدم توافر خطوط مباشرة للدول المستهدفة بالتسويق بحيث ستأخذ وقتاً أطول إذا أردنا إرسالها (ترانزيت)، وهناك أصناف من الفواكه وخاصة في الحمضيات لا تتحمل التخزين الطويل، إضافة إلى التكلفة المرتفعة لنسختها بهذه الطريقة، مضيفاً إن هناك مساعي من الطرفين السوري والعراقي لحل مشكلة عبور شاحنات البضائع بين البلدين عبر معبر التنف وهناك بوادر مبشرة لحل هذه المشكلة بعد أن تم إجراء لقاءات بين الحمارك السورية والحمارك العراقية، لافتاً إلى أن الإنتاج المتوقع للحمضيات هذا العام سيصل إلى أكثر من مليون طن، ولذلك تم البحث عن طريق جديدة للتصدير حيث سيتم التعاون مع خبرات أجنبية لديها



العائلات، بعد أن قام بزيارات ميدانية لتلك المزارع، وأكد قناطينا أن عمليات التسويق والتصدير ستبدأ في شهر تشرين الثاني من العام الحالي، وقد تم وضع قائمة بالدول التي سنبداً بدخول أسواقها، ولكن لن يتم الإعلان عنها حتى يتم الانتهاء من جميع أعمال التجهيز والشحن، وسنبداً المرحلة الأولى بتصدير ما يصل إلى ٢٠٪ من الإنتاج، إضافة إلى أنواع أخرى من الفواكه السورية وأولها سيكون الكرز.

وأضاف قناطينا إنه تقدم بمطلب لوزير الزراعة لتأسيس شركة تأمين للفلاحين، كما يوجد شركات تأمين السيارات وغيرها من المجالات، فيجب أن يكون هناك شركات تأمين للفلاحين، وهو أمر يشجع رجال أعمال آخرين لتأسيس شركات تصدير جديدة للحمضيات وغيرها من الفواكه.

الأسواق التي نسعى لإدخال الحمضيات السورية إليها ستكون بدءاً من دول الشرق الأقصى والشرق الأوسط وإلى الأسواق الأوروبية وصولاً إلى كندا. لافتاً إلى تأمين النظم والبرامج التي سيتم من خلالها مراقبة المنتج من الصلقة الأولى في المزرعة وصولاً إلى الحلقة الأخيرة في عمليات الشحن، وتمت مطالبة وزير الزراعة بأن يتم وضع هذه النظم وفق قوانين وتشريعات لضبط جميع حلقات الإنتاج والتصدير، حيث إن هذه النظم مأخوذة من تجربة أعرق الدول في إنتاج وتصدير الحمضيات وهي دولة جنوب إفريقيا، إضافة إلى أنه تم وضع اقتراح ليتم وضع أولوية لتطوير ودعم المزارع التي لديها شهاء أو جرحي في الجيش العربي السوري، وفي مرحلة لاحقة سيتم تخصيص نسبة من الأرباح لهذه

باحت تجم الاستفادة من الإمكانيات المهمة في التسويق والتصدير. وأشار عثمان إلى أن هذه الخطوة ستكون مهمة بعد أن حصل قسم جيد من الحمضيات السورية على شهادات أوروبية بأنها حمضيات عضوية وهي تعتبر جوازات لعبور أسواق لم تكن تدخلها سابقاً وخاصة الأسواق الأوروبية ومنها سوقان الألماني والبريطاني، وخلال الموسم الحالي سيتم تصدير جزء من الحمضيات السورية إلى هذه الأسواق بكميات متوسطة كتجربة لدخول هذه الأسواق وهي ستكون قادرة على المنافسة لأنها تحمل شهادات أوروبية بأنها حمضيات عضوية.

محموظ قناطينا لـ«الوطن» بأن

٢٤٠٠ مخالفة صالح عليها تجار

دمشق منذ بداية العام

عبد الهادي شياط

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي شبلي لـ«الوطن» أن القيم المالية للمخالفات التموينية تمت تسويتها عبر المصالحة عليها ما بلغ ٢٨ مليون ليرة شملت ٣٢٧٤ مخالفة منها ٣٢٢٠ مخالفة بقيمة ٤٢,٢ مليون ليرة وفق قانون التموين السابق ونحو ١٥٤ مخالفة بلغت قيمة تسوياتها المالية ٣,٨ ملايين ليرة تمت تسويتها وفق القانون الجديد مبيناً أن قيمة المصالحة على المخالفة ارتفعت من ١٠ آلاف ليرة إلى ٢٥ ألف ليرة وفق قانون التموين الجديد والنافذ العمل به حالياً حيث يستطيع المخالف المبادرة لتسوية مخالفته في حال التأخر يتم تنفيذ الإغلاق الإداري بحقه في حال عدم تسديد قيمة المخالفة وانتهاء مدة الإغلاق الإداري والمحددة بعشرة أيام يتم إحالة القيمة المالية للمخالفة إلى مديرية المالية ليتم تحصيلها وفق أنظمة الجباية المعمول بها.

وأشار إلى أن عدد المخالفات التي تم ضبطها خلال الأسبوع الماضي وتم تنظيم ضبوط تموينية بحقها بلغت ٢٠٨ مخالفة تعود لفعاليات تجارية واقتصادية مختلفة مبيناً أن من بين هذه الضبوط ٧ مخالفات تتعلق بقيام أصحابها ببيع مواد وسلع بسعر زائد و١٩ مخالفة لبيع مواد ضباط المواصلات وأنه تم إغلاق فعالية تجارية وإحالة ٤٤ ضباطاً إلى القضاء المختص وإحالة مخالفين موجوداً إلى القضاء، دراستها وتحليلها أن ١٥ عينة منها مخالفة ونحو ١٩ مطابقة للمواصفات وبقية العينات ما زالت قيد التحليل. وفيما يتلحق بتكثيف الرقابة على الأفران الحكومية والخاصة بين أنه تم خلال الأسبوع الماضي ضبط ٥ أفران مخالفة وتم تنظيم الضبوط المناسبة بحقها وأن المخالفات تتعلق في التلاعب بالوزن والبيع بسعر زائد.

كما أكد أن دوريات حماية المستهلك تكثف من عملها في مختلف أحياء دمشق وخاصة الأسواق الرئيسية ويتم التركيز حالياً من عناصر هذه الدوريات على بيع المستلزمات المدرسية وخاصة الألبسة والحقائب إضافة إلى بيع القرطاسية في المحال والمكتبات الخاصة ويضاف إلى أن المديرية تعمل حالياً على متابعة مبيع مستلزمات واحتياجات عيد الأضحى القادم وخاصة للمواد والسلع التي يرتفع الطلب عليها بمناسبة الأعياد من الألبسة والحلويات وغيرها.

خسارات حادة جيدة لـ«الأسود»

تراجعت أسعار النفط الخام في العقود الآجلة بشدة في ختام تعاملات الأسبوع، حيث خسر البرميل خمسة بالمئة بعد هبوط حاد للأسهم الأميركية ألغى الأثر الإيجابي لانخفاض عدد منصات النفط العاملة في الولايات المتحدة للأسبوع الثالث على التوالي.

وبحسب وكالة «رويترز»، تعرض النفط لضغوط أيضاً بسبب ارتفاع الدولار والمخاوف من ألا يتباطأ إنتاج منظمة أوبك فضلاً عن تراجع التوتر السياسي في الشرق الأوسط نتيجة محادثات أميركية روسية بشأن سورية. وأظهر تقرير لشركة بيكر هيوز للخدمات النفطية انخفاض عدد المنصات النفطية العاملة في الولايات المتحدة بواقع ثماني منصات خلال الأسبوع الماضي، وهذا مؤشر إلى أن انخفاض أسعار الخام في الآونة الأخيرة ربما بدأ يثني بعض الشركات عن العودة بقوة إلى الإنتاج.

كانت عقود الخام الأميركي منخفضة بالفعل ثلاثة بالمئة عند صدور تقرير بيكر هيوز وقلصت خسارتها قليلاً بعد صدوره.

وهبط الخام الأميركي في العقود تسليم شهر أقرب استحقاق ٢,٢٢ دولار أو ٤,٨ بالمئة إلى ٤٤,٦٨ دولاراً للبرميل عند التسوية. وتراجع خام برنت في العقود تسليم شهر أقرب استحقاق ١,٦١ دولار أو ٣,٣ بالمئة عند التسوية إلى ٤٧,٤٧ دولاراً للبرميل.

٢٦,٢ مليون ليرة سورية

تعاملات البورصة الأسبوعية

أغلقت سوق دمشق للأوراق المالية الأسبوع الثالث من شهر أيلول الحالي على حجم التداول بلغ ١٨٦,٤٦٤,٤٦٤ سهماً، بقيمة تجاوزت ٢٦,٢ مليون ليرة سورية، من خلال عقد ٦١ صفقة على مدى ٤ جلسات، ولم يتم عقد أي صفقة ضخمة خلال الأسبوع، لتبلغ قيمة المؤشر ١,١٩٨,٠٨ نقطة، منخفضاً بنسبة ٤,٠٪.

وجرت التعاملات على أسهم لخمس شركات فقط، من أصل ٢٤ شركة مدرجة، انخفضت منها أسعار أسهم لشركتين، هما بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٣,٢٨ بالمئة، وسهم بنك قطر الوطني سورية بنسبة ١,٥٩ بالمئة، على حين حافظت بقية الأسهم على أسعارها السابقة دون أي تغيير يذكر.

لا يزال سهم الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات «نماء» موقفاً عن التداول عملاً بأحكام المادة ٢٦- الفقرة (ج - ٤) من نظام قواعد وشروط الإراجح لحين استكمال إجراءات إعادة إدراج أسهمها بعد تعرضها لحالة سطو وسرقة من العناصر المسلحة.

